

وديعة المواطن هي "الحيلة والفتيلة" جابر: على النعامة إخراج رأسها من الرملة

يمر لبنان في ازمت مالية ومصرفية تعتبر الاسوأ في تاريخه. فقد وجد المقيمون والمغتربون والاجانب الذين يودعون مدخراتهم في المصارف، ان حقوقهم بسحب اموالهم المودعة فيها لم تعد مضمونة. الامر الذي زاد من قلقهم وخوفهم على ضياع جني العمر. حتى ان مقولة "خبّي قرشك الابيض ليومك الاسود" لم تعد تتناسب واوضاع لبنان



النائب ياسين جابر.

بينت المعلومات المصرفية ان اكثر الودائع تعود الى صغار المودعين، اي ان 92% من المودعين يملكون 15% فقط من مجمل الودائع. اما المبالغ المودعة في حساباتهم فهي دون مبلغ مئة الف دولار. وقد اثرت المخاوف حول ما اذا كان المبلغ المضمون استرداده لا يبلغ سوى 5 ملايين ليرة في الماضي، لذلك كانت المبادرة التشريعية لزيادة قيمة الضمانة الى 75 مليون ليرة لبنانية. فهل تعتبر هذه الزيادة الحل او جزءا من الحل لاستعادة ثقة المودعين بالقطاع المصرفي؟ لكن على الرغم من ذلك، يبقى القانون خجولا وتعتربه ثغر عدة، الا ان اقراره يشكل خطوة ضرورية للخروج من الازمة المالية. عضو لجنة المال والموازنة النائب ياسين جابر اكد لـ"الامن العام" ان اقرار قانون ضمان الودائع عمل ضروري وخطوة في الاتجاه الصحيح.

■ اقر مجلس النواب قانون ضمان الودائع رافعا قيمة الضمانة من 5 ملايين ليرة الى 75 مليوناً. يمكن ان يكون لهذا الاجراء احتمالات، الاول ايجابي يحمي المودعين الصغار، والثاني سلبي يوحى بخطورة وضع المصارف؟
□ كانت قيمة الضمانة على الوديعة 5 ملايين ليرة، وهذا المبلغ لم يعد مقبولا. وكان قد بوشر العمل سابقا على تعديلها رفعا، لكن مجلس الوزراء تأخر في بتها. عندما دخلنا في الازمة، بالاضافة الى كل الاعتبارات التي ذكرتها، رأينا انه لا يجوز الإبقاء على قيمة الضمانة منخفضة، خصوصا وان المواطن بدأ يشعر بفقدان الحماية، وان 5% من المودعين يملكون اقل من 75 مليون ليرة، وهي تمثل شريحة واسعة من المواطنين. لذا كان يجب السعي الى

طمأنتها، لان من يملك بعض الملايين يبقى اقل قلقا من الذي يملك 75 مليون ليرة، وهو يعتبر هذه القيمة هي "الحيلة والفتيلة". اما التأخر في تشريع هذا الامر، فيعود الى تأخير اقرار الموازنة، تجنباً لانتظار عقد دورة استثنائية للمجلس النيابي الذي ربما كانت ستقام في فصل الربيع المقبل. اغتنمنا فرصة اقرار الموازنة لاقرار مشروع ضمان الودائع، خصوصا وان الموازنة التي صدرت تختلف كلياً عن تلك التي اقترتها الحكومة السابقة، في المحتوى والارقام التي تغيرت في شكل دراماتيكي. وتضمنت ايضا تظمينات، مثل تمديد مهل تسديد القروض السكنية واعفاءات من الغرامات، اضافة الى

اقرار اجراءات اخرى تؤكد للمواطنين جدية تحسسا بالواقع الصعب الذي تمر فيه البلاد. لقد اجرنا مرفأ بيروت وشركات الخليوي على ارسال مداخيلهم مباشرة الى الخزينة. كل هذه الامور هي لمحاولة مقاربة اوجاع المواطن وحمايته.

■ هل ان اقرار تعديل مشروع ضمان الودائع يعيد الثقة الى المصارف؟
□ هذا الاجراء وحده لا يكفي ابدأ، بل يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. اعادة الثقة الى المصارف تحتاج الى خطوات كثيرة، ولكن اقرار القانون يطمئن صغار المودعين.

غلاء الأسعار يتصاعد... والمجتمع يهتز

تصدرت مشكلة ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة قائمة المشاكل بالنسبة الى المواطن، وذلك في اعقاب انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية امام العملات الاجنبية. الامر الذي تسبب في غلاء غير مسبوق لجميع السلع الغذائية، وكذلك لاسعار الخضار والفواكه، من دون ان ننسى بقية السلع والخدمات. اسعار بعض السلع ارتفعت بنسبة 40 و50%، ولا يوجد سعر موحد لدى التجار، بل هناك تباين في الاسعار.

شكل انهيار العملة اعباء اقتصادية مباشرة اثقلت على حياة المواطن بحيث خلق ارتفاع الاسعار في الالونة الاخيرة فجوة شاسعة بين دخل الفرد وتحقيقه لمتطلبات الحياة الاساسية. فقد باتت متطلبات المعيشة اليومية حلما صعب المنال للعديد من الاسر، في ظل صعوبة توافرها، لاسيما الاساسية منها.

انهيار الليرة لم يكن هو السبب الوحيد في ارتفاع اسعار المواد الغذائية بهذا الشكل الجنوبي، بل ان جشع التجار ومبالغتهم في رفع الاسعار، وغياب دور مديرية حماية المستهلك في الرقابة والزام التجار البقاء ضمن هامش الربح القانوني. كل هذه العناصر ادت الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية، علما ان الزيادة المهولة في اسعار مختلف السلع والخدمات هزت بشكل كبير حياة المواطنين واثقلت كاهلهم وضاعفت من معاناتهم، في ظل الازمة المصرفية التي نخرت شرايين الاقتصاد الوطني.

قلق شديد يعيشه المواطن بازاء الحال التي وصل اليها وخوفه من الايام المقبلة، في ظل غياب مطلق للرقابة من الجهات المعنية التي يجب ان تتحمل مسؤوليتها تجاه المواطنين وتعمل على خدمتهم وتقوم بتفعيل الرقابة الحكومية على الاسواق، واخضاع التجار للمحاسبة والمساءلة القانونية.

الخروج من الازمة الرباعية (مالية، نقدية، مصرفية، اقتصادية) التي نعيشها في هذه الفترة، يحتاج لبنان الى جهد غير عادي ومختلف عن الجهود التي قامت بها الحكومات السابقة، خصوصا وان ادارة الازمة تحتاج الى الخروج عن الطابع التقليدي، لأن المواطن لم يعد قادرا على تحمل المزيد من الابعاء.

الخلل في السياسات الاقتصادية يعود الى ان الحكومات تأتي بالصدف من دون وجود برنامج حقيقي يربط بين اعضائها، فترى ان كل رئيس حكومة جديدة يتخذ القرارات وفقا لرؤيته.

سيشهد لبنان ازمة جديدة من ازمت رفع الاسعار، وذلك امتثالا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قد تنفذه الحكومة مع صندوق النقد الدولي. الشارع اللبناني قد بلغ حد الذروة في الاحتقان، ووصل الى مرحلة من الغضب، وسنصل لاحقا الى انفجار شعبي. لذا على المسؤولين قراءة المشهد العام للشارع بشكل جيد، واتخاذ قرارات تقلل من حدة الاحتقان، والا فان النتائج قد تكون كارثية.

الشارع لا يزال ينتظر تحقيق مطالبه الإصلاحية على مختلف المستويات، على الرغم من ازمة الثقة الكبيرة بين مجلسي النواب والوزراء وبين الشعب. مصدر هذه الازمة احساس المواطنين بأن ثمة تخبطا واضحا في ادارة البلاد، وعدم جدية في تحقيق الإصلاحات اللازمة ومحاربة الفساد.

■ هل هذه الضمانة ستلبي حاجات جميع المودعين، ام ان هناك فئة ستبقى خارجها؟
□ تعمل مؤسسة ضمان الودائع وفق نمط شركات التأمين، وهي تتدخل عند تعثر اي مصرف لحماية مودعين وفق ما اقره القانون، وليس هناك مؤسسة يمكنها تغطية كل الودائع لكنها ستشملهم جميعا. فمن يملك مثلا 150 مليون ليرة ستتم تغطية القسم الاول من هذه الوديعة، اي 75 مليون ليرة.

■ كيف سيتم تمويل مؤسسة ضمان الودائع؟
□ هناك رسم بنسبة 50% تدفعه الدولة كمساهمة، وتتكفل المصارف بالقسم الاخر بنسب مدروسة تحسم من العمليات المصرفية.

■ هل يؤخذ الرسم من اموال المودعين ام من ارباح المصارف؟
□ تؤخذ من المودع.

■ يعني ان المواطن هو الذي يؤمن قيمة ضمانة وديعته؟
□ الا يدفع صاحب بوليصة التأمين قيمتها؟

■ الا يجب ان يساهم الجميع وتحديد المصارف في ضمانة الودائع؟
□ طبعا، يجب على المودعين ان يساهموا كل بحسب ودائعه.

■ هل مؤسسة ضمان الودائع مليئة ويمكنها تاليا من القيام بموجباتها؟
□ تملك المؤسسة نحو 3 مليارات دولار.

■ هل تستثمر هذه الاموال؟
□ طبعا، تستثمر كي تؤمن العائد المطلوب.

■ واين تستثمر؟
□ لدى مصرف لبنان سندات خزينة وغيرها.

■ هل يعني انها ستشبه استثمارات اموال صندوق الضمان الاجتماعي؟
□ اموال الضمان تستثمر في سندات الخزينة. ◀



CERTIFICATE OF REGISTRATION

This is to certify that

Danash Contracting and Trading Co.

Sit Nafisa Street, Al Tanmia Building, 4th Floor Sidon, Lebanon

operates a

Quality Management System

which complies with the requirements of

ISO 9001:2008

for the following scope of registration

General Contracting & Construction Services.

Certificate No.: CERT-0070158
File No.: 1038413
Issue Date: August 8, 2013

Original Certification Date: September 13, 2004
Current Certification Date: August 7, 2013
Certificate Expiry Date: September 10, 2016

Chris Jouppe

Chris Jouppe
President,
QMI-SAI Canada Limited

Guillaume Gignac

Guillaume Gignac, ing.f
Vice President, Corporate Operations, Accreditation & Quality
QMI-SAI Canada Limited



ISO 9001



Registered by:
SAI Global Certification Services Pty Ltd, 286 Sussex Street, Sydney NSW 2000 Australia with QMI-SAI Canada Limited, 20 Carlson Court, Suite 200,
Toronto, Ontario M9W 7K6 Canada (SAI GLOBAL). This registration is subject to the SAI Global Terms and Conditions for Certification. While all due care
and skill was exercised in carrying out this assessment, SAI Global accepts responsibility only for proven negligence. This certificate remains the property
of SAI Global and must be returned to them upon request.
To verify that this certificate is current, please refer to the SAI Global On-Line Certification Register: www.qmi-saiglobal.com/qmi_companies/



■ ماذا عن ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
□ انها مشمولة بالقانون. الودائع لا تعني ودائع الافراد فقط، بل كل الودائع حتى مبلغ 75 مليون ليرة.

■ هل اموال مؤسسة ضمان الودائع سائلة؟
□ طبعاً، هناك قسم مهم منها سائل، والمؤسسة على استعداد للتصدي ضمن نطاق معروف. علماً ان اي مؤسسة لضمان الودائع في العالم لا يمكنها مواجهة كل الاستحقاقات دفعة واحدة. انها خطوة ضرورية وجيدة لتحسين معايير الضمان تؤمن الثقة. في الحقيقة ليس هناك في لبنان حالات تعثر مصرفية على الاطلاق. التوجه اليوم في اعتماد ما يسمى "كايبتال كونترول" انها عملية تنظيم للتحويلات، اي على المصرف ان يشرح للمودع بأنه لا يمكنه الحصول على وديعته بشكل كامل في ظل هذا الوضع. كان من المفترض على ادارة المصرف اعطاء المودع ما يحتاج اليه من مال، وليس الاكتفاء باعطائه مبلغ 200 دولار لمن يملك مئات الالاف من الدولارات. هذا الامر ادى الى فقدان تام للثقة بين المصارف والمودعين، علماً ان حاكم مصرف لبنان رفض هذا الامر. اعتقد ان ما حصل يعتبر سوء تقدير للامور.

■ الا تعتقد ان مبلغ 75 مليون ليرة كضمانة ضئيل، وكان يجب رفعها الى 150 مليون دولار؟
□ انها خطوة اولى. لكن يجب ان توازي بين قدرة مؤسسة الضمان والودائع الموجودة. هناك نحو مليون و800 الف وديعة ضمن هذا الهامش، وستطاول اوسع شريحة.

■ هل تخاف من المستقبل؟
□ لا خوف من المستقبل اذا تمت المعالجة بشكل صحيح. استناداً الى الاتصالات التي نقوم بها هناك امكانات جيدة للخروج من الازمة، ولكن بكلفة موجعة ستوزع على جميع اللاعبين الموجودين. يستطيع لبنان ان يقف على قدميه خلال ثلاث او اربع سنوات.

ع. ش.

على لبنان الاعتراف بمرضه والقبول بالعلاج الموجه

■ هل يعيد بروتوكول العلاج الثقة؟
□ طبعاً، عندما يعرف الجميع ان القرار السياسي اتخذ وبدأ توجيه الامور الى طريقها الصحيح وان المعالجات انطلقت. عندئذ تبدأ الثقة بالعودة ويبدأ رويدا رويدا. ليس مقبولاً على الاطلاق الاستمرار في سياسة الهرب الى الامام. لذا فان المطلوب اعادة انتظام المؤسسات لكي تعمل وفق القوانين المرعية.

■ هل اقتنع اصحاب القرار من السياسيين بضرورة رفع ايديهم عن الحلول لبدء المعالجات، ام انهم يتمسكون بمواقفهم؟
□ الخيار امامهم واضح، اما ان يرفعوا ايديهم ويتركوا الامر للخبراء ليجاد الحل والقبول بالعلاج، واما الاستمرار في التدخل وهذا امر غير مقبول. كل الدول التي مرت وهم في ازمة مماثلة، مثل اليونان وقبرص وايسلندا، كان هناك من يحضنها، الا لبنان فلا احد يحضنه وهو يقف وحده. لذا لا بد من الاتكال على انفسنا وبدء المعالجة في شكل صحيح، والا فنحن ذاهبون الى الوضع الذي تعيشه مثلاً فنزويلا حالياً.

■ نعد الى ضمان الودائع، ما هو سعر الدولار الذي سيعتمد لاعطاء الضمانة؟
□ وفق القانون الذي اقر، سيعتمد السعر الذي سيتم فيه الدفع اي يوم تسديد الضمانة، ولا يمكن ان يتم تثبيت سعر الصرف في الحالة التي يمر فيها.

■ ربما دخل قسم من اموال مؤسسة ضمان الودائع ضمن هذا الاطار.

■ هل يمكن ان تدفع الدولة ما يتوجب عليها لمصلحة المؤسسة؟
□ طبعاً، لاسيما بالعملة الوطنية.

■ يعني انها ستلجأ كعادتها الى طبع كميات ورقية للتعامل؟
□ كل الدول تقوم بهذا الامر. لكن لا بد من الاشارة الى اننا نتحدث بخلفية ازمة اقتصادية قاسية وفريدة من نوعها. ثمّة لجنة مصغرة منبثقة من لجنة المال والموازنة تحاول التواصل قدر الامكان بالتعاون مع خبراء لبنانيين يعملون في المصارف الكبيرة في لندن ونيويورك قدموا دراسة لحل المشكلة نقوم حالياً بدرسها، اضافة الى الاستماع الى اراء بعض الخبراء. وقد اشار احدهم الى 14 دولة تعرضت الى ازمات مصرفية او مالية او نقدية او اقتصادية. لكن هناك 2% فقط من دول العالم تعرضت لازمات شاملة، ولبنان من ضمن هذه الدول التي اصيبت بأزمة رباعية: مصرفية ومالية ونقدية واقتصادية. نحن اليوم نعيش احوالا استثنائية، لكن الحلول معروفة وخرطة الطريق ايضا للخروج من الازمة. ثمّة بروتوكول معين يجب المرور فيه، وعلى النعمامة ان تخرج رأسها من الرمل.

■ من هي هذه النعمامة؟
□ القيادات السياسية الكبيرة التي اضاعت البوصلة في فترة من الفترات. حتى ان الحكومة الحالية قامت بتوصيف الازمة، لكنها لم تأخذ حتى الان الخطوات الضرورية للتعاطي معها. على لبنان الاعتراف بمرضه وحاجته في تقبل العلاج الموجه، معتمداً على خبراء في اعطاء العلاج وتطبيقه. على الحكومة ان تلجأ الى "تاسك فورس"، وان تستعين بمكتب محاماة دولي ومصرف دولي خبير بالتعثر المالي، ومجموعة خبراء لوضع خارطة طريق للمعالجة من اجل الانطلاق بالعلاج. ثمّة افكار جيدة تطرح، منها خفض الفوائد لان ارقامها اصبحت مخيفة،